أكدوا ضرورة استغلالها من أجل التنسيق وترتيب الأولويات بما يتيح الإنجاز بشكل أكبر

نواب : العطلة البرلمانية فرصة لمراجعة الأوراق وترتيبها

■ عودة الرويعي: الأمور تتجه نحو علاقة قوية بين السلطتين

■ السويط: طبيعي أن تواجه الحكومة مزيداً من الاستجوابات في المرحلة القادمة

■ فهاد: العهد بين الحكومة والنواب الإنجاز وعلى السلطة التنفيذية طي صفحة الماضي

■ ماجد المطيري: الحكومة والمجلس معاً مطالبان بالاستعداد لدور الانعقاد المقبل

نواب يطالبون بضرورة استثمار العطلة البرلمانية لتصحيح الأوضاع

■ خليل الصالح: نتوقع أن يحظى الجانب التشريعي في دور الانعقاد المقبل بفرصة كبرى

طالب عدد من النواب بضرورة تنسيق الجهود واستغلال العطلة البرلمانية لتحديد وترتيب الأولويات النيابية والحكومية بما يتيح الإنجاز بشكل أكبر خلال دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وأكد النواب في تصريحات لـ« شبكة الدستور الإخبارية» أهمية الاستفادة من تجارب دور الانعقاد الماضي والبناء على الإنجازات التي تمت ولو جزئيا واستكمال هذه الجهود بشكل أكثر تحديدا.

وشدد النواب على أن الحكومة مطالبة بحل المشكلات التي تدفع إلى التأزيم وأن تمد يد التعاون بشكل إيجابي وتبتعد عن المماطلة وتأجيل الردود وترحيل المشكلات.

من جهته طالب النائب عودة الرويعي النواب بتحمل مسؤولياتهم بعد انتهاء العطلة البرلمانية ومحاسبة الوزراء المقصرين مشيرا إلى انتهاء المرحلة السابقة التي تضمنت عدم وجود تعاون وتنسيق بين النواب في كثير من القضايا.

وأكد الرويعي أن الأمور اتضحت الآن وأنها متجهة نحو تكوين علاقات قوية بين النواب والاتفاق على كثير من القضايا التي من شأنها وضع الوزراء أمام مسؤولياتهم.

وأوضح أن دور الانعقاد القادم سيكون ساخنا وهذا أمر بدأ يترسخ عند كثير من النواب مضيفا أن المطلوب من النواب مزيد من التنسيق حتى لاتتعارض الأمور في المحاسبة والمساءلة.

وبين أن الحكومة قد (ضيعت بوصلتها) في كثير من الأمور وأنها أخذت فرصتها كاملة وبات عليها إما المواجهة الصحيحة والمحاسبة وإما الاستمرار في النهج الحالي الذي لن ينتج عنه شيء ، مؤكدا أن الاستجوابات قادمة ولن تقتصر على وزير معين بل ستكون على عديد من الوزراء.

وأكد النائب تامر السويط أن من صميم عمل النواب تفعيل الجانبين الرقابي والتشريعي، ومن الطبيعي أن تواجه الحكومة مزيدا من الاستجوابات في المرحلة القادمة إذا لم تجد لها معالجة

أما النائب عبدالله فهاد فقد بين أن التفاهم الذي قام بين النواب والحكومة في دور الانعقاد السابق لم يكن من مصدر ضعف إنما استهدف التعاون وعلى صفحات الماضي

وطالب فهاد الحكومة بضرورة استيعاب الجزء الاهم وهو أن العهد بينها وبين النواب هو الإنجاز محذرا من التعسف أو الرجوع إلى الحقبة الماضية.

وطالب النائب ماجد المطيري الحكومة والمجلس معا بالاستعداد لدور الانعقاد المقبل متمنيا حدوث انطلاقة تشريعية لتفعيل القوانين التي اقرت وإقرار تشريعات جديدة تحقق تطلعات وطموح المواطنين.

وقال المطيري إن الحكومة مطالبة باتخاذ الإجراءات الإصلاحية خلال العطلة البرلمانية وفق الملاحظات النيابية عن مخالفات وتجاوزات الجهات الحكومية وخصوصا تقارير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

ودعا إلى تكثيف التعاون بخصوص الأولويات سواء الحكومية النيابية أو النيابية النيابية بما يخدم المصلحة العامة مع عدم إغفال الدور الرقابي إذا استدعت الحاجة اللجوء إليه.

وأضاف أن اللجان البرلمانية تعمل اثناء فترة الصيف لإعداد التقارير الخاصة بالقوانين التي تحظى بالتوافق لإدراجها على جدول أعمال الجلسات فور بدء دور الانعقاد.

وبين أن تضارب الأولويات يؤثر على إعداد قائمة بالقوانين المؤمل إقرارها وبسبب تأخير إنجاز القوانين التي ينتظرها المواطنون وكانت ضمن تعهدات النواب في حملاتهم الانتخابية.

وثمن المطيري قرار مكتب المجلس عقب فض دور الانعقاد والداعي إلى تجهيز كل لجنة برلمانية دائمة تقريرين على أقل تقدير لافتا إلى أن تجهيز هذه التقارير سيمكن المجلس من تجهيز نحو 20 تقريرا ما يساهم في إنجاز القوانين إنجازا أسرع من دور الانعقاد الماضي

وقال النائب خليل الصالح إن دور الانعقاد الأول طغى عليه الجانب الرقابي متمثلا بالاستجوابات ولجان التحقيق والأسئلة البرلمانية مشيرًا إلى نصيب الجانب التشريعي كان محدودًا جدا في هذا الدور.

وتوقع الصالح أن يحظى الجانب التشريعي في دور الانعقاد المقبل بفرصة كبرى إذا لم تكن هناك توترات بين المجلس والحكومة.

وأضاف إن العطلة البرلمانية ستشهد تكثيفا لأعمال بعض اللجان مثل اللجنة التشريعية ولجنة حماية الأموال العامة، وسيكون انعقاد بقية اللجان محدودا نظرًا لصعوبة إكمال النصاب.

يشغل منصب مقرر لجنة حقوق الإنسان

60 سؤالاً و26 اقتراحًا بقانون .. حصاد النائب عبد الكريم الكندري في دور الانعقاد الأول

قدم النائب د.عبد الكريم الكندري خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 60 سؤالا و26 اقتراحًا بقانون واقتراحين برغبة، وشارك في تقديم طلبات المناقشة التي تتعلق بقضية حلب، والإيداعات المليونية والقضية الإسكانية.

ويشغل الكندري منصب مقرر لجنة حقوق الإنسان ويشارك كعضو في3 لجان برلمانية هي التشريعية والمرأة والأسرة والبيئة

الاقتراحات بقوانين

يبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب د.عبد الكريم الكندري 26 اقتراحا بقانون منها 6 اقتراحات منفردة و20 مشاركا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

• إلغاء القانون رقم 78 لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية.

• تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة (الهيئة العامة للخبراء)

• عديل بعض أحكام القانون رقم 53 لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية (يراس الإدارة العامة للتحقيقات مدير عام وعدد من النواب ومدعين عامين أول ومدعين عامين ورؤساء تحقيق ومحققين).

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (لا يجوز بأي حال أن يبقى المقبوض عليه محجوزًا لمدة تزيد على ثمان وأربعين ساعة دون أمر كتابي من المحقق)

• تعديل المادة 2 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (لا يجوز لعضو مجلس الأمة أثناء عضويته ان يكون عضوا في مجلس إدارة شركة.

• تعارض للصالح وقواعد السلوك العام.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء (الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية)

• تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل لتغطية مصاريف الصندوق.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إذ تكون تبعية وحدة التحريات لبنك الكويت المركزي.

• إضافة مواد جديدة إلى المرسوم بالقانون رقم (13) لسنة 1991 في شأن الأسلحة والذخائر إذ لا تخضع عمليات استيراد أو بيع أو حيازة أو حمل الأسلحة البيضاء للترخيص اللازم للأسلحة والذخائر.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات (مركز الشركة الرئيسي أو عنوان البريد الإلكتروني أو صندوق البريد إذلا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية بين الشركاء إذ يقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية.

• إضافة مادة جديدة برقم 69 مكررا إلى الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (إعادة ما تم تقاضيه من فوائد استبدال الراتب)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة (تنشأ بكل محافظة محكمة تسمى محكمة الأسرة ويتولى الإشراف على عمل تلك الدوائر مستشار يندبه المجلس الأعلى للقضاء)

• إضافة بند جديد برقم (عاشرا) إلى المادة (43) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة)

• تكريم شهداء الكويت.

عبدالكريم الكندري

• العقوبة البديلة عن الحبس في الجنح.

• حماية رواتب ومعاشات الكويتيين (لا يجوز إلا بقانون تعديل راتب أو معاش الموظف الكويتي)

• تنظيم وإشهار الاتحادات الطلابية.

• تثبيت أسعار البنزين (تثبت أسعار البنزين بالمقدار الذي كان عليه في 1/7/2016

• تعديل المادة (رابعة) من قانون إصدار قانون الأحداث رقم (111) لسنة 2015 (تأجيل تطبيق القانون ليعمل به ابتداء من 1 يونيو 2017)

• تعديل المادة 7 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تلتزم الحكومة بتوفير الخدمات الوقائية والإرشادية والعلاجية والتأهيلية بكافة المراكز الصحية في البلاد مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة)

• إلغاء القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء.

• تعديل المادة 2 من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وربات البيوت الكويتيات)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان (يخضع الرئيس ونائبه قبل ترشيحهما إلى جلسة تقييم كفاءة ويقدم تقرير بذلك إلى رئيس مجلس الأمة.

الأسئلة

وجه النائب د.عبد الكريم الكندري 60 سؤالا إلى جميع الوزراء منها 10 أسئلة لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة أعداد الوافدين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهات التابعة والأحكام التي صدرت ضد كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الإعلام والشكل القانوني لغرفة تجارة وصناعة الكويت وعدد القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية والأساس القانوني لاستحداث المسمى الوظيفي (درجة وزير) والجهات الحكومية التي أبرمت اتفاقية مع البنك الدولي لإعداد قوانين ولوائح تنفيذية لقوانين صادرة.

و القضايا التي قام بها عدد كبير من الأعضاء الفنيين والإداريين في إدارة الفتوى والتشريع ضد رئيس إدارة الفتوى والتشريع لتفرده في العمل والمخالفات الإدارية والمالية التي وردت في صحيفة استجواب وزير الإعلام السابق وعدد الحالات التي تم استقبالها في مكتب الإنماء الاجتماعي وعدد الوافدين الذين تم التعاقد معهم على بند المكافآت في إدارة الفتوى والتشريع منذ عام 2013.

وقدم 7 أسئلة لوزير المالية عن إصدار سندات دين ثنائية الشريحة بقيمة 8 مليارات دولار في أسواق الدين الدولية والأحكام الصادرة ضد الوزارة وعمل البنك الدولي في الكويت وعدد العاملين في شركة الخدمات العامة وقيام بيت التمويل الكويتي ببيع حصته في شركة الخدمات العامة لمستثمر مباشر.

ووجه 5 أسئلة لكل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير التربية ووزير التعليم العالي فسأل زير الأوقاف والبلدية عن عداد الوافدين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبلدية الكويت، وعدد قنوات تصريف مياه الإمطار وقنوات الصرف الصحي التي تصب في البحر وسبب تأخير تحويل القطعتين (3 و4) في منطقة خيطان إلى قطعتين سكنيتين بناء على قرار مجلس الوزراء.

وسأل وزير التربية والتعليم عن الأحكام الصادرة ضد الوزارة وعدد المتقدمين لاختبارات الوظائف الإشرافية للعام الدراسي الحالي 2016/2017 لكل مادة من المواد العلمية وعدم توظيف خريجي قسم التاريخ في كلية الآداب كمعلمين في الوزارة أسوة بإخوانهم الطلبة في كلية التربية قسم التاريخ.

وقدم 4 أسئلة لكل من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة.

سأل وزير العدل وشؤون الأمة عن عدد الوافدين والمعايير التي استندت عليها الوزارة في اختيار مقار محكمة الأسرة والقيمة التفصيلية لعقود إيجار مباني محكمة الأسرة والأحكام التي صدرت ضد كل من وزارة العدل ومكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وسأل وزير الصحة عن عدد الوافدين في الوزارة والجهات التابعة ونتائج لجنة التحقيق في وفاة الطفل فهد عبد الله فهد المحور في والذي توفي بمستشفى مبارك الكبير في تاريخ 17/12/2016 وتقص في بعض أنواع أدوية المضادات الحيوية.

وسأل وزير الشؤون والاقتصاد عن الأساس القانوني لمنح شركة طيران الجزيرة إعفاءات وامتيازات وتخفيضات على حساب المال العام وعدد حالات تشكيل لجان التحقيق في ظل القانون رقم 118/2013 ومقارنتها بعدد حالات تشكيل لجان التحقيق في الفترة الماثلة قبل تطبيق القانون الجديد.

وسأل وزير التجارة والشباب عن إجمالي تكلفة رواتب وأجور جميع العاملين في جهاز حماية المنافسة والأحكام التي صدرت ضد كل من وزارة التجارة والصناعة ومكتب وزير الدولة لشؤون الشباب والاتحادات التي أصدرت اللائحة الخاصة بانتقال اللاعبين بين الأندية، والمدد التي يحق بعدها للاعب الانتقال من ناديه والحقوق المترتبة على الانتقال سواء للاعب أو لناديه الأصلي.

ووجه 3 أسئلة لكل من وزير الداخلية ووزير النفط وزير الكهرباء والماء، كما وجه سؤالين لكل من وزير الدفاع ووزير الأشغال ووزير الخارجية.

استنكرت إعادة الحكومة لقانون المعاشات الاستثنائية للعسكريين المتقاعدين

الهاشم: نراعي الظروف الإقليمية لكن إذا كان المواطن يعاني فلابد من المحاسبة

■ لسنا أعداء الحكومة ولكن مهمتنا مراقبة أدائها ومحاسبتها إن وجدنا تقصيراً

■ السلطة التنفيذية تتعلل باللوائح لعدم تطبيق قوانين أتت إليها على طبق من ذهب

صفاء الهاشم

أكدت النائبة صفاء الهاشم ان الحكومة أعادت إلى المجلس قانون المعاشات الاستثنائية للعسكريين المتقاعدين رغم ان تكلفته 9 ملايين دينار في حين انها اقرت بدل السكن للمعلمات الوافدات بقيمة 41 مليون دينار.

واضافت الهاشم في تصريح خاص لـ «شبكة الدستور الإخبارية» انها كانت تتوقع ان تقوم الحكومة بإعادة قانون المعاشات الاستثنائية للمتقاعدين مؤكدة انه سيكون لنا كلام آخر في بداية دور الانعقاد المقبل.

وقالت :«نحن لسنا اعداء الحكومة ولكن مهمتنا مراقبة ادائها ومحاسبتها ان وجدنا تقصير وصمتي سابقا لا يعني استمرار الصمت في الفترة المقبلة».

وأضافت« نحن نراعي الظروف الاقليمية ونعطي الفرص لكن في النهاية اذا كان المواطن يعاني فلابد من المحاسبة».

واشارت إلى ان اي محاسبة لاي وزير في هذه الحكومة هي مستحقة لان الحكومة تتعلل باللوائح لعدم تطبيق قوانين اتت اليها على طبق من ذهب.

وفي موضوع آخر طالبت الهاشم بضرورة تطبيق مواد قانون البيئة على جميع المناطق والاستفادة من الميزانية الضخمة لهيئة البيئة مطالبة مدير الهيئة بالذهاب يوم الاحد عند الكنيسة ليراقب ما يحدث من ممارسات تضر بالبيئة.

«المحاسبة» يشارك في اللقاء التشاوري لـ «الأرابوساي» في الجزائر

يشارك ديوان المحاسبة اليوم في اللقاء التشاوري للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الأرابوساي» المقرر اقامته في الجمهورية الجزائرية بغية إعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة.

وقال ديوان المحاسبة في بيان صحافي امس إن الوفد الكويتي المشارك سيقدم خلال اللقاء الذي سيستمر يومين عرضا حول إنجازات المخطط والصعوبات المعترضة كما سيتضمن عروضا مرئية من الأمانة العامة لـ«الأرابوساي» ومن اللجان التابعة لها حول إنجازاتها وتصوراتها للمخطط.

وأضاف أن الوفد يضم كلا من مدير إدارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات النفطية محمد الدوسري ومدير إدارة التدريب والعلاقات الدولية سعود الزمانان ومدير إدارة الرقابة على الأداء بالتكليف عادل الكوت ومدقق بإدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاجتماعية فاطمة درويش.

ونقل البيان عن الدوسري قوله ان الاجتماع سيتطرق إلى نتائج الاستبيان الموزع على الأجهزة الأعضاء وعن نتائج الاستطلاع للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة «الإنتوساي» وحول ملامح المخطط الاستراتيجي للمنظمة من قبل ممثل الأمانة العامة.

وأضاف الدوسري ان جدول أعمال اللقاء يشتمل على تقديم عرض حول الإدارة الاستراتيجية الإقليمية إضافة إلى ورشة عمل الإطار العام للمخطط الاستراتيجي واستعراض نتائجها والاتفاق حول المراحل القادمة.

يذكر أن المجلس التنفيذي لـ«الأرابوساي» في اجتماعه الـ46 المنعقد في لبنان خلال أكتوبر 2011 أعاد تشكيل لجنة فريق المخطط الهيكلي وعهد إليه بمهمة تقييم نتائج تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة للأعوام (2008 – 2012) وإعداد تصور لمخطط (2013 – 2017).

ويضم الفريق أعضاء من السعودية والعراق وفلسطين والكويت ولبنان وموريتانيا واليمن إضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة «الأرابوساي».